جنس، وقوله: "تسند" خرج به الحرف، وبعض الأسماء كياء غلامي، وما لإزم النداء أو الظرفية، وقوله: "أبدًا" خرج به ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت نحو: زيد القائم، فالقائم مسند، وزيد مسند إليه، ثم تعكس فتقول: القائم زيد، وقوله: "قابلة.. إلى آخره" خرج به أسماء الأفعال، فإنها تسند أبدًا وليست أفعالاً خلافًا للكوفيين[1].

فالمرادي في شرحه لنص ابن مالك السابق قد أتى على جميع كلماته، وعرفها وبين محترزات هذا التعريف.

وفي باب المبتدأ عندما يشرح كلام ابن مالك في تعريفه للمبتدأ: وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملًا لفظيًا من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.

يقول المرادي[2]: قوله: "ما" يشمل الاسم الصريح، والمقدر به نحو:{وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} [البقرة: ١٨٤] ويشمل المخبر عنه في: زيد قائم، والوصف المذكور: أقائم الزيدان فزيد وقائم لم يدخل عليهما عامل لفظي حقيقة، ومثال ما عدم العامل اللفظي حكمًا: هو ما جرّ بمن الزائدة، أو بالباء نحو:{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} [فاطر: ٣] وبحسبك درهم، فخالق وحسبك مبتدآن، وقد عدما عاملًا لفظيًا حكما لا حقيقة؛ لأنهما قد دخل عليهما عامل لفظي، لكن دخوله كلا دخوله. قيل: ولا يختص ذلك بالزيدان؛ لأن رب كذلك نحو: رب رجل عامل فرجل مبتدأ، ولا أثر لرب؛ لأنهما في حكم الزائد فإنها لا تتعلق بشيء، وقيد العامل بكونه لفظيًا؛ لأن المبتدأ لم يعدم عاملاً معنويًا، وشمل قوله: "ما عدم عاملًا لفظيًا" الفعل المضارع المجرد من جازم وناصب، وقوله: "من مخبر عنه أو وصف" بيان لما، وأخرج بهذا الفعل المذكور، وقوله: "من مخبر عنه" يشمل ما أخبر منه عن لفظه نحو: زيد ثلاثي، وعن مدلوله نحو: زيد قائم، وقوله: "أو وصف" المراد به ما كان كضارب ومضروب من الأسماء المشتقة، والجارى مجراها باطراد، وهذا يشمل اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمنسوب نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب العمران، وأحسن أخواك، وأقرشي أبوك، قيل: ويرد على المصنف مسألة: لا نولك أن تفعل فإن نولك مبتدأ، وأن تفعل خبر له، إذ معناه: لاينبغي لك أن تفعل، وقد حكى: نولك أن تفعل بمعنى ينبغي لك أن تفعل فيكون من باب: قائم الزيدان في مذهب أبي الحسن، وقوله: "سابق" احتراز من نحو: أخواك خارج أبوهما فخارج خبر لا مبتدأ إذ لم يسبق، وقوله: "رافع ما انفصل" يشمل ما رفع الفاعل ونائبه، والظاهر والمضمر نحو: أقائم أنتما هذا مذهب البصريين، ومنع الكوفيون ذلك في الضمير المنفصل، فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة؛ ليكون أنتما مبتدأ، وأقائمان خبرًا مقدمًا، قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر؛ كان جاريًا مجرى الفعل،

---

(١) التحقيق: ٦.
(٢) السابق: ٢١٣.

والفعل لا ينفصل عنه الضمير، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[1].

رابعًا: التزام المرادي بالأبواب والفصول التي قدمها ابن مالك، فلم يقدم في النص ولم يؤخر؛ بل جاء شرحه على نفس ترتيب ابن مالك، وكل ما جاء من استطرادات وتفريعات ومسائل وتعليقات، إنما هو مما يندرج ضمنًا تحت هذه الأبواب.

ولكن شذ عن هذا وجود باب التحذير والإغراء، وما ألحق بهما، بينما هذا الباب قد سقط من نسخة شرح ابن مالك[2] التي بين أيدينا، يقول المرادي في باب التحذير والإغراء: لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه[3].

خامسًا: كثيرًا ما - كان - يبدأ المرادي شرح متن ابن مالك بذكر الحدود والتعريفات، وذكر التعريفات اللغوية والاصطلاحية؛ ومن ذلك تعريفه للكلام في اللغة بأنه: "الذي يطلق على الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء"[4]، والكلام في الاصطلاح هو و المحدود[5] أي: ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته.

ومثل تعريفه للفعل في اللغة بأنه: المعنى الصادر عن الفاعل، وفي الاصطلاح ما ذكر[6] أي: الكلمة التي تسند أبدًا قابلة لعلامة فرعية المسند إليه.

ومثل تعريفه للحرف في اللغة بأنه: "هو طرف الشيء، وفي الاصطلاح: ما ذكر[7] أي: كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا بنفسها ولا بنظير.

وكتعريفه للإعراب[8]، والإلغاء[9]، والتعدية[10] وغير ذلك مما ورد في النص المحقق، ولم يكتف المرادي بشرح - أو ذكر - الحدود والاصطلاحات النحوية فقط؛ بل كان يعرض في شرحه لمصطلحات أخرى، كمصطلحي اللف، والنشر[11]، وهما من مصطلحات البلاغة، أو مصطلحات قافوية كتعريفة لحرف الروى أنه: "الحرف الذي تعزى له القصيدة، فإن كان محركًا؛ فهو المطلق، والتنوين اللاحق له يسمى الترنم، وإن كان ساكنًا؛ فهو المقيد، والتنوين

---

(١) التحقيق: ٢١٣.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٥/٣.
(٣) التحقيق: ٩٥.
(٤) السابق: ٣.
(٥) السابق: ٤.
(٦) السابق: ٦.
(٧) السابق: ٧.
(٨) السابق: ٢٢.
(٩) السابق: ١٥.
(١٠) السابق: ٢١.
(١١) السابق: ٢٨.

اللاحقة له يسمى الغالي[1].

سادسًا: كان المرادي - رحمه الله - شديد التحري والدقة ومن المعنيين بضبط النسخ ومقابلتها، يظهر ذلك واضحًا في إثباته باب التحذير والإغراء وما يلحق بهما على الرغم من أنه ليس في النسخة المشروحة لابن مالك، وقد علق محققا الكتاب بأن هذا الباب ليس موجودًا في النسخ التي حققوا عنها الكتاب، ولكن المرادي ذكر هذا الباب في شرحه فقال: "لم يثبت هذا الباب في النسخة التي شرحها المصنف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه"[2].

وهذا النص على بساطته وصغر حجمه يوضح لنا سعة اطلاع المرادي على جميع النسخ التي سقط منها هذا الباب، وبعض النسخ التي عليها خط ابن مالك نفسه مما دعاه إلى إثبات الباب منها، بالإضافة إلى رجوعه لنسخه الرقي - وهو أحد تلاميذ ابن مالك - وذلك يدل - أيضًا - على عناية المرادي بضبط النص وتوثيقه توثيقًا علميًا منهجيًا سليمًا، ولعلّ هذا التحري الشديد، والدقة في المنهج ممن دعا المرادي لذكره - في شرحه - زيادات النسخ الأخرى ويثبتها في نسخته.

سابعًا: كان المرادي - رحمه الله - في بعض الأحيان يذكر آراء النحاة - أو النحوي - ثم يعقب عليها إما بالقبول فيعتمدها، وإما بالرفض فيهدمها، من ذلك تعليقه على ابن الباذش في مسألة إسناد المضارع للغائبين: هل يكون الفعل بالتاء أم بالياء، وقد اختار ابن الباذش أن يكون الفعل بالياء وعلل ذلك بأنه هو القياس حملاً على اللفظ وأن التاء لم يرد فيها سماع، وقد رد عليه المرادي بعكس ذلك فقال: والصحيح أنه بالتاء، وبه ورد السماع[3].

ومن ذلك أيضًا ذكره لرأي سيبويه والجمهور والمصنف في النون والألف والواو والياء، ورأي المازني والأخفش، فقد ذهب سيبويه والجمهور والمصنف إلى أنها ضمائر، وذهب المازني إلى أنها علامات كتاء التأنيث والفاعل مستكن، كما استكن في هند فعلت، وقد ذهب الأخفش إلى حرفية الياء، ووافق الجمهور في اسميه الثلاثة - النون والألف والياء - وقد ذكر المرادي شبهة كلّ من المازني والأخفش، وبدأ بشبهة المازني فقال: وشبهة المازني: أن المضمر لما استكن في فعل وفعلت، استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات؛ للفرق كما جيء بالتاء في علت للفرق، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق بين

(١) السابق: ٧.
(٢) السابق: ٩٥٠.
(٣) السابق: ١٢.

المذكر والمؤنث بالتاء أو الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين؛ احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنث.

وبعد أن ذكر المرادي شبهتي المازني والأخفش - وهو معارض لها - شرع في إبطال هذين القولين فقال: ويبطل القولين أنها لو كانت حروفًا، ما لزمت فكان يجوز: الزيدان قام كما جاز:

فإن الحوادث أودى بها

وأنها لو كانت حروفًا؛ لزم أن تكون نون الإناث ساكنة، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث، ويبطل قول الأخفش أيضًا بوجوه:

أحدها: أن الياء لم يثبت كونها علامة، وثبت كونها ضميرًا في نحو: أكرمني.

الثاني: أن علامة التأنيث لم تلحق في موضع آخر المضارع.

الثالث: أنها لو كانت علامة في التثنية، فيقال: قوميا كما يقال: قامتا.

الرابع: أنها لم ترفع بالنون من المضارع إلا ما اتصل به ضمير[1].

وفي بعض الأحيان كان المرادي يسرد آراء النحاة في المسألة ويذكر معها حججهم، ثم يحكم بالضعف على بعض الآراء، ويترك البعض الآخرون دون الحكم عليه، ولم يذكر فيها مذهبًا له.

من ذلك ما ذكره في الخلاف بين النحاة هل الفعل المضارع صالح للمستقبل أم للحال؟ وقد ذكر آراء النحاة في ذلك فقال: مذهب الجمهور أن المضارع صالح للاستقبال والحال ثم اختلفوا فقيل: مشترك بينهما، وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ، وقيل: إذا وقع على الحال؛ كان بحق الفرعية؛ ولذلك يحمل على الحال عند التجرد، وهو مذهب الفارسي، وقيل بعكسه وهو مذهب ابن طاهر؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم حالاً ثم ماضيًا فالمستقبل أسبق، فهو أحق بالمثال، ورد بأنه لا يلزم فله سبق المعنى سبقية المثال، وقد ذكر أبو إسحاق: أن أسبق الأمثلة الماضي لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، وذهب الزجاج إلى أنه مستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره، فلا يسع العبارة، وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يكون للحال، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه: ينوي أن يقوم غدًا، وهما ضعيفان فهذه خمسة مذهب[2].

ثامنًا: يظهر جليًا - لقارئ شرح التسهيل للمرادي - تتبع المرادي للآراء في معاجم

---

(١) السابق: ٩٥، ٩٦.
(٢) السابق: ١٢، ١٣.

اللغة والأخذ من أصحاب المعاجم، وشرح المفردات التي يظن فيها أنها غامضة، مما يعطي انطباعًا عن معجمية المرادي الواسعة والسليمة، وما ينبغي أن يكون عليه الشارح من صلة دائمة بمعاجم اللغة؛ لأنها تمثل بصورة صادقة اللغة التي كانت تحاكيها العرب آنذاك، من ذلك مثلاً: ما حكاه عن صاحب المحكم في أن "سي" فرع عن سوف[1]، ومن ذلك أيضًا قوله: "وفي أنا لغات: الأولى: حذف ألفها وصلاً، وإثباتها وقفًا، وهي لغة غير تميم. الثانية: إثباتها وقفًا ووصلاً، وهي لغة تميم. الثالثة: هنا بإبدال الهمزة هاء. الرابعة: أن على وزن عاق. ويقول عند الكلام عن تشديد خاء أخ وباء أب: وحكى الأزهري أن تشديد خاء أخ، وباء أب لغة، وأنه يقال: استابت فلانًا بباءين أي: اتخذته أبًا[2].

والمرادي لا يقتصر في رجوعه للمعاجم في باب دون باب لكنك واجد - لا محالة - هذه الشخصية المعجمية المعارفية تطالعك بين الحين والآخر بما حوته المعاجم من شوارد ووارد فتجده عندما يذكر "فو" في إعراب الأسماء الستة؛ تراه مهتمًا بذكر مواده اللغوية المختلفة، ويذكر للفم أربع مواد لغوية كلها صالحة له:

١- فوه، وهي التي زعم الأكثرون؛ لأنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق.

٢- فمي بدليل فميان.

٣- فمو بدليل فموان.

٤- فمم بدليل أفمام[3].

ومن ذلك عند ذكره للحم يقول: والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه. هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة[4].

ومن ذلك شرحه لكلمة الموهبة التي وردت في قول الشاعر:

ولفوك أطيب لو بذلت من ::: ماء موهبة على خمر

يقول: الموهبة بالفتح وبالباء الموحدة: نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء[5]. ذكره في الصحاح.

تاسعًا: ومن منهج المرادي في شرحه أنه إذا ذكر شيئًا في غير موضعه؛ أحال الحديث عنه، ونبه على ذلك.

---

(١) السابق: ١٧.
(٢) السابق: ٣٢.
(٣) السابق: ٣٥.
(٤) السابق: ٣١، وانظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب١/١٩٩، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٤.
(٥) التحقيق: ٧١١.

من ذلك قوله عند شرح المصنف: فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجر بكسرة، واجزم بسكون إلا في مواضع النيابة: مثال الرفع بالضمة: زيد يذهب والنصب بالفتحة: إن زيدًا لن يذهب، والجر بالكسرة: مررت بزيد، والجزم بالسكون: لم يذهب ومواضع النيابة ستأتي[1]. ويقول عند الكلام في مواضع النيابة: أنها قسمان: قسم تنوب فيه حركة عن حركة، وقسم ينوب فيه حرف عن حرف، فبدأ بالأول، ومالا ينصرف هو وما شابه الفعل بكونه فرعًا من جهتين، وسيذكر في بابه[2].

عاشرًا: كان المرادي - رحمه الله - في أثناء الشرح - يشير إلى اللغات واللهجات المختلفة، فأحيانًا كان لا يذكر أصحاب اللغة كأن يقول: وهي لغة قوم في رفع لم للفعل المضارع[3].

وكان - أحيانًا - ينص على اللغة دون إشارة إلى أي قوم: يقول المرادي في شرحه لنص المصنف: ويقال: إياك وأياك وهياك وهياك اللغة المشهورة: إياك بكسر الهمزة وتشديد الياء، وبها قرأ الجمهور، وقرئ بفتح الهمزة وتشديد الياء، وتروى عن علي، وقرأ أبو عمرو بن فايد بالكسرة وهي قراءة السوار الغنوي، فهذه خمس لغات، وقرئ أياك بفتح الهمزة مع التخفيف، وقرئ هياك بكسر الهمزة المبدلة مع التشديد، وقرئ: هياك بكسر الهاء مع التخفيف. صارت سبعة لغات، وأغربها تخفيف الياء[4].

ونلاحظ على المرادي في هذا النص دقته العالية في تعامله مع اللغات حيث استطاع المرادي - بسليقته - أن يحكم على صحة اللغة بشهرتها، وعلى ضعفها بغرابتها.

كما يلاحظ استناد المرادي إلى القرآن الكريم في عرضه للغات، ولعل ذلك يرجع إلى أن المرادي كان عالمًا بالقراءات القرآنية.

وأحيانًا كان ينص المرادي على أصحاب اللغة كقوله على حلول أم مكان أل أنها لغة حمير[5].

حادي عشر: كان المرادي في شرحه كثيرًا لاستخدام الأصول النحوية، وهي كثيرة في كتابه بحيث تنهض وحدها بدراسة منفردة.

فالسماع عند المرادي يظهر من خلال الكثرة الهائلة للآيات القرآنية التي استشهد بها المرادي، والقراءات بأطوارها المختلفة، والحديث الشريف وكلام العرب شعره، ونثره.

---

(١) السابق: ٢٨.
(٢) السابق والصفحة.
(٣) السابق: ١٨.
(٤) السابق: ١١٤، ١١٥.
(٥) السابق: ٢٩.

وهذه الكثرة تعكس لنا الثقافة الواسعة التي كان يتمتع بها المرادي. كما نجد المرادي معتنيا بالأقيسة النحوية - حيث إن النحو قياس يتبع فشاع في شرحه الكثير من القواعد الأصولية مثل:

- حذف ما عهد أولى[1] يدل به على عدم تفضيل الفرع على الأصل، وذلك عند اجتماع نونا الرفع والوقاية فأيهما تحذف..
- الاستثقال يبيح الحذف[2].
- الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع[3].
- ألا يترك ما هو مجمع عليه لما هو مختلف فيه[4].

كذلك نجد الإجماع - أيضًا - في شرح المرادي في كثير من المسائل النحوية التي علق عليها بإجماع النحاة، أو الجمهور مثل قوله: وهذا رأي الجمهور، وهذا ما عليه الأئمة، وغير ذلك من العبارات التي تدل على إجماع أهل العلم.

ثانيا عشر: استخدم المرادي مصطلحات البصريين والكوفيين في موضع واحد من ذلك ذكره في تسمية المضمر أن: "عبارة البصريين" المضمر والضمير، وعبارة الكوفيين: الكناية والمكنى[5]، واستخدامه لضمير الشأن قال: يسميه البصريون ضمير الشأن إذا كان مذكرًا، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا يعود[6]، واستخدامه لضمير الفصل قال: وجه تسميته فصلاً أنه بين المبتدأ و الخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا، وهذا حسن؛ وأن الضمير لا ينعت، ووجه تسميته عمادًا أنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به تبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أي: يقويه ويؤكده، وسماه بعض المتقدمة صفة[7].

فالمرادي في النص السابق يستخدم مصطلح الفصل، وهو مصطلح بصري، ويستخدم مصطلحات العماد، والدعامة، والصفة، وهي مصطلحات كوفية، ولا يفوت المرادي أن يذكر لكل مصطلح ما يبرر به وجه تسميته لكل فريق.

---

(١) السابق: ٤١.
(٢) السابق: ٤١.
(٣) السابق: ٤١، ٤٢.
(٤) السابق: ١١٣.
(٥) السابق: ٩٢.
(٦) السابق: ١٢٧.
(٧) السابق: ١٣٠.

ثالث عشر: كان المرادي رحمه الله يذكر الروايات المختلفة التي تكون للبيت عند استشهاده به، ومن ذلك قوله من جر المجموع بالألف والتاء بالفتحة - بعدما أنشد قول امرئ القيس:

تنورتُهـــا مـــن أذرعـــات وأهلـــها ::: يثـــرب أدنى دارهـــا نظـــر عـــال

بالفتح، ويروى بالكسر من غير تنوين، وبالكسر مع التنوين، وهذا هو المشهور[1].

ومن ذلك أيضًا قولـه في قول الشاعر:

فكن جرذًا فيها تخون وتسرق

يروى بالتاء والياء[2]. ومن ذلك - أيضًا - قوله في قول الشاعر:

فأومـــأت إيمـــاء خفيـــا لخبتـــر ::: فللـــه عينـــا خبتـــر أيمـــا فـــتى

أنشده المصنف بالنصب أي: على الحال، وأنشده غيره بالرفع على أنه مبتدأ، أو خبر، والتقدير: أي فتى هو[3]، وقال في قول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

وقد روى: أحضر الوغى بالرفع والنصب[4].

يقول ابن عصفور في هذا البيت: والدليل على أن الفعل المضارع يحكم له بحكم ما هو منصوب بـ "أن" وإن كان مرفوعًا قولـه: وذكر البيت السابق في رواية من رفع و"أحضر" ألا ترى أنه عطف أن أشهد على أحضر فدل ذلك على أن المراد أن أحضر[5]، ومن ذلك قولـه في قول الشاعر: للرجل الحادي وقد متع الضحى وطير المذايا فوقهن أواقع؛ فالحادي يستلزم إبلاً محدودة فضمير فوقهن عائد على الإبل، ويقال: متع إليها وتمتع إذا ارتفع، ويروى: تلع بمعنى ارتفع[6].

فالمرادي في كلامه السابق قد جمع بين الشرح للمفردات وتوجيه الإعراب، وذكر روايات البيت.

رابع عشر: كان المرادي - رحمه الله - مستخدمًا لمصطلحات المناطقة والفلاسفة كاستخدامه لمصطلح الوجود، والعدد، والجنس، والحد، والانتفاء، واللزوم، والمطابقة، والاحتراز، والاصطلاح وما إلى ذلك من اصطلاحات المنطقيين التي وردت في الشرح.

---

(١) السابق: ٣١.
(٢) السابق: ١٧١.
(٣) السابق: ١٨١.
(٤) السابق: ١٩١.
(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٤، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠.
(٦) التحقيق: ١٢٤.

ولعل استخدام المرادى لاصطلاحات الفلاسفة هو شيوع هذا العلم في عصر المرادى، أو اعتبار الفلسفة أم العلوم كما يقولون.

خامس عشر: استخدم المرادى كثيراً من المصطلحات النحوية التى تدل على وعى المرادى وذوقه العالى في الحكم سواء كان على النص أم القاعدة، ومن هذه المصطلحات: صحيح، جائز، مشهور، فصيح، نادر، قليل، الأفصح، الفصحى.

بذلك القدر يمكن للقارئ أن يحدد منهج الرجل في شرحه، ثم ننتقل بعد المنهج إلى مصادر المرادى في شرح التسهيل.

مصادر المرادى في شرح التسهيل:

يصعب على الباحث الإلمام بالمصادر المتعددة التى استقى منها المرادى شرحه، فالمرادى من علماء القرن الثامن الهجرى، وأعنى بذلك أن المرادى كان أمام ميراث ضخم ميراث سبعة قرون كاملة استطاع الرجل أن يستوعب هذا الموروث ويوظفه في شرحه، بالإضافة إلى موسوعية الرجل في المنقول، وسوف يقتصر الباحث هنا على ذكر أهم المصادر التى استفاد منها المرادى والعلماء الذين نقل عنهم.

ذكر المرادى في شرحه أسماء كثيرين من أعلام النحاة - زاد عددهم على المائة - الذين أخذ عنهم، ونقل رأيهم بالاتباع أو المخالفة، أو التعليق، أو الترجيح أو الاستئناس، ومن يتصفح شرح التسهيل للمرادى يجد آراء النحاة مثبوتة في كل صفحة سطرها المرادى، وهذا دليل العمق وسعة الاطلاع، ولا ينفى - في الوقت نفسه - عن المرادى صفة الأصالة في البحث، ومن الأعلام الذين ترددت أسماؤهم في شرح التسهيل مع خلاف في القلة والكثرة:

- ابن أبى الربيع.
- الأعلم الشنتمرى.
- أبو إسحاق.
- الأخفش.
- ابن الأنبارى.
- أبو عمرو بن العلاء.
- ابن إياز.
- الأصمعى.
- ابن الأعرابى.
- أثير الدين (أبو حيان).
- ابن بابشاذ.
- بدر الدين (ولد المصنف).
- بشر المريسى.
- ثعلب.
- ابن جنى.
- الجزولى.
- الجرمى.
- الجوهرى.
- الحريرى.
- أبو حاتم.
- ابن حزم.
- حمزة.
- ابن درستويه.
- ابن الدهان.
- الرندى.
- الربعى.
- أبو الحجاج يوسف بن معزوز.

- الزجاج. - الزجاجي. - الزمخشري.
- الزيادي. - أبو زيد. - السهيلي.
- السيرافي. - سيبويه. - ابن السراج.
- ابن سيده. - ابن السيد. - الشلوبين.
- ابن شقير. - الشيباني. - الصيمري.
- ابن الطراوة. - ابن طلحة. - ابن طاهر.
- أبو على الفارسي. - وأبو العافية. - أبو عبيدة.
- ابن عصفور. - أبو عمرو المطرز. - ابن عطية.
- أبو عبد الله الطوال. - أبو عمرو بن العلاء. - على بن أبى طالب.
- عبد القاهر الجرجاني. - الفراء. - الفارقي.
- قطرب. - قنبل. - القالي.
- الكسائي. - اللحياني. - المبرد.
- ابن مقسم. - هشام الضرير. - ابن ولاد.
- ابن يعيش. - يونس. - ابن العلج.
- الأبذي

وكما تعددت أسماء النحاة والقراء واللغويين؛ تعددت كذلك بعض أسماء الكتب التى نقل عنها المرادى في شرحه فوجدنا ذكرًا لـ:

- كتاب سيبويه. - المفصل. - شرح المفصل.
- الإيضاح. - اللباب. - تفسير ابن عطية.
- الأصول لابن السراج. - النهاية. - الغرة في شرح اللمع.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية. - التوطئة.
- قانون. - قواعد المطارحة. - القانون.
- نتائج الفكر. - أمالى السهيلى. - أمالى الزجاج.
- البسيط لابن أبى الربيع. - البسيط لابن العلج. - ألفية ابن معط.
- الفصول الخمسون. - البديع. - الكافية.
- شرح الكافية. - شرح الألفية لابن الناظم.

- شرح التسهيل لابن مالك.

وغير ذلك من أسماء الكتب التي ترددت في الشرح، ولكن المرادي لم ينهج نهجًا واحدًا في مصادره، وهناك ثمة ملاحظات وجدتها في شرحه منها:

١- أن المرادي كثيرًا ما يغفل ذكر صاحب النص، وقليلاً ما كان يذكره - فكثرت عند المرادي عبارات: ذهب بعضهم، أو ذهب بعض العلماء، أو منهم من قال، أو قال بعضهم، أو زعم بعضهم، أو قال بعض المتأخرين، وهذا الصنيع من المرادي ليس بدعًا منه، ولكنه متبع في ذلك، حيث كان ذلك سمة لمؤلفات القرنين السادس والسابع بعد استقرار العلوم، ونظرة سريعة لمؤلفات هذه الفترة تبرهن على صحة ما ذهبنا إليه. هذا أولاً.

ثانيًا: ربما لجأ المرادي - كغيره من العلماء - إلى هذه الطريقة حتى يلقي بتبعية الرأي على صاحبه الذي لم يذكره، أو يهرب هو من هذه التبعة، أو أنه يذكره على غير اعتقاد، ولكن من باب التعزيز للآراء والاتجاهات وليست هذه الطريقة من المرادي - والعلماء الذين سبقوه - بصحيحة ولا مجدية؛ لأنها تجعل الرأي وصاحبه في حكم العدم، مما يجعل بعض النحاة، وطلاب الدراسات العليا يعزفون عن هذه الآراء ليس لشيء في ذاتها - إذ ربما تكون صحيحة، أو أصح من غيرها إلا أنها مجهولة القائل، أو مزعومة، ولا ننسى أن الأمة العربية تلقت علومها عن طريق السند والرواية.

٢- كان المرادي - رحمه الله - ينص على أسماء الكتب التي ينقل عنها - في بعض الأحيان - وفي أحيان كثيرة ينقل دون نص على أسمائها، ولعل ذلك يرجع أيضًا إلى نمطية التأليف في هذه الفترة إذ ذلك ليس مقصورًا على مؤلفات المرادي بل هي سمة شملت جميع مؤلفات هذه الفترة.

أمر آخر يعود إلى إغفال المرادي النص على أسماء الكتب هو أن الآراء المثبوتة في تلك الكتب من الشهرة بمكان بحيث لا يصح أن يغفلها أحد في هذه الفترة فكان المرادي يعتمد على ذكاء السامع وفطنته.

٣- اعتماد المرادي على شرح التسهيل لابن مالك كمصدر أول ورئيس في الأخذ عنه - مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يغفل الكتب الأخرى، ويمكن الرجوع إلى بعض أسماء الكتب التي ذكرت - ولذلك فسوف نخص شرح التسهيل لابن مالك بشيء من الإفاضة.

منهج المرادي في النقل عن شرح التسهيل وتنبيهاته على ابن مالك:

١- كان المرادي - رحمه الله - ينقل من شرح التسهيل، ويكون النقل مطابقًا لما نقل مطابقة حرفية، ومن ذلك قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: وقال المصنف: اللفظ أولى

من قول بعضهم لفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظ كنسبة الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم: خلق للمخلوق ونسج للمنسوج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء؛ ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة[1]. فالنص السابق الذى نقله المرادى عن شرح التسهيل لابن مالك منقول بنصه[2].

٢- كان المرادى ينقل كلام المصنف دون حذف أو تبديل في العبارات، ولكنه يقدم ويؤخر، ومن ذلك قوله: "قال المصنف: وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوى. انتهى[3].

فإذا عدنا إلى نص ابن مالك وجدناه كالتالى: "وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوى، وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول: جُلِس عندك. ومذهبه في هذه المسألة ضعيف[4].

فالنص مطابق لنص ابن مالك في مجمله، ولكنه اختلف معه في تقديم رأى، وتأخير رأى.

٣- كان المرادى يزيد في النقل الذى ينقله، فهو ينقل عن ابن مالك في استدلاله بأن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة فيقول: "قال ابن مالك: وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق إلا على الجمل المفيدة[5].

والذى قاله ابن مالك: صرح سيبويه.. "[6] فزاد المرادى "قد" على نص ابن مالك التى هى بداية النقل.

ومن تلك الزيادات التى يزيدها المرادى في نقل ابن مالك قول المرادى في باب إعراب المثنى والمجموع على حده: "وليس المراد بالجعل وضع الواضع فيدخل في الحد: زكا ونحوه من الموضوع لاثنين[7]. قاله المصنف[8].

فالمرادى قد نقل نص ابن مالك كما هو - ولكنه زاد فيه كلمة: ونحوه.

٤- كان المرادى - رحمه الله - يلخص النص الذى ينقله من ابن مالك، فينقل أول النص مطابقًا لكلام صاحبه ثم يتدخل هو فيلخص النص ممزوجًا ببعض كلمات صاحب النص، ومن

---

(١) التحقيق: ٢.
(٢) راجع: نص ابن مالك في شرح التسهيل ٤/١.
(٣) التحقيق: ٤٢١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢، ١٣٠.
(٥) التحقيق: ٤.
(٦) راجع: نص ابن مالك في شرح التسهيل ٥/١.
(٧) التحقيق: ٤٩.
(٨) راجع: نص ابن مالك ٥٩/١.

ذلك قوله في حد الكلام أن يكون من ناطق واحد: "قال المصنف: وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يقول أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل الفعل، أو خبر المبتدأ"[1] إلى هذا الحد ونقل الكلام بنصه من ابن مالك، ثم بعد ذلك كلام ملخص من المرادي[2].

٥- كان المرادي - في بعض الأحيان - ينقل نص ابن مالك، ولكنه لا ينص عليه، أو يشير إلى أنه من كلام ابن مالك؛ بل يورده على أنه من كلامه.

فمن ذلك قوله عند شرحه لنص ابن مالك: "ولا يختص بالضرورة نحو:

يصبح ظمآن وفي البحر فمه.

خلافًا لأبي علي[3] هذا نص متن ابن مالك.

يقول المرادي - شارحًا لهذا القول السابق - "زعم الفارسي أن ذلك ضرورة بناء منه على أن الميم لا تثبت إلا في الشعر، وهذا من تحكماته العارية عن الدليل، والصحيح جوازه نظما ونثرًا، وفي الحديث: لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك[4].

فهذا هو كلام ابن مالك بنصه في شرحه، ولم يشر المرادي أية إشارة إلى أنه منه[5].

٦- كان المرادي يغير في نص ابن مالك - الذي ينقله - بوضع كلمة مكان كلمة، أو بحذف كلمة، ومن ذلك قول المرادي عند شرحه لقول ابن مالك: والمفرد مشتق وغيره. قال المصنف: المراد بالمشتق ما دل على متصف مصوغًا من مصدر مستعمل أو مقدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه، وربعة وحزوّر وقفاخر من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال؛ فيقدر لها مصادر كما يقدر للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر، وغير المشتق ما عرى مما وسم به المشتق. انتهى[6].

فإذا عدنا إلى نص ابن مالك وجدناه على النحو التالي: "والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغ من مصدر مستعمل أو ومقدر، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب ومضروب وحسن وأحسن فيه، وذو المصدر المقدر نحو: ربعة وحزوّر وحضاجر من الصفات التي لا مصادر لها، ولا أفعال؛ فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر، وغير المشتق ما عرى مما وسم به المشتق[7].

---

(١) التحقيق: ٥.
(٢) راجع: نص ابن مالك ٨/١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٧/١.
(٤) التحقيق: ٤٠.
(٥) راجع: الكلام بنصه في شرح التسهيل لابن مالك ٤٩/١، ٥٠.
(٦) التحقيق: ٢٣٩.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/١.

فتجد المرادي في نقله عن ابن مالك قد أسقط حرف العطف في أول النص، وكلمة "هذا" وجملة" فذو المصدر المستعمل، وذو المصدر المقدر" ونجده وضع كلمة "فقاخر" بدل كلمة "حضاجر".

٧- كان المراد - في بعض الأحيان - يأخذ بعض كلمات ابن مالك ثم يركب عليها كلمات من عنده، فلا تعرف ماهية تحديد نسبة النص أهو لابن مالك أم للمرادي، بل يعرف هذا باسم المزج.

ومن ذلك قول المرادي: "قال المصنف: فلا يصح أن يكون التقدير: ذو صوم؛ لأن هذا صدق من صام ولو يومًا، وذلك إنما يصدق على المدمن[١].

أما نص ابن مالك فعلى النحو التالي: "ولا يراد بذلك: ذو صوم؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير، وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم[٢].

والفرق واضح بين النصين.

كانت هذه مجرد أمثلة توضح منهج المرادي في النقل عن ابن مالك، وليس الأمر مقصورًا على ابن مالك وكتابه؛ بل هو منهج استخدمه مع كل الذين نقل عنهم، والتمثيل بنقول ابن مالك إنما هو دلالة عامة تصدق على كل النقول، والمقام لا يتسع لضرب أمثلة أخرى، فنكتفي بما قدمناه من أمثلة مطبقة على ابن مالك وكتابه شرح التسهيل.

من تنبيهات المرادي على ابن مالك:

لم يكن المرادي من الذين يأخذون القضايا النحوية على أنها مسلمات لا ينبغي أن يقترب منها وكأنها نصوص مقدسة، وكذلك لم تبهره شخصية ابن مالك من أن يقف على بعض آرائه الخاطئة فيصوبها، أو الناقصة فيكملها، أو غير المسلمة به فيرفضها، ويضع مكان تلك الآراء آراء ارتضاها لنفسه، وقد تمثل هذه الآراء رؤية شخصية للمرادي فهي صادرة عنه وعن ثقافته، وآراء أخرى يعزوها للنحاة الذين أثر رأيهم على رأي ابن مالك مما سوغ لنا أن نطلق عليها استدراكات فمن تلك التنبيهات التي استدركها المرادي على ابن مالك:

١- قوله عند شرح لقول ابن مالك: "وقد تثلث فاء فم منقوصًا أو مقصورًا"[٣].

يقول المرادي: "ولم يذكر المصنف شاهدًا على ضم فائها وكسرها مقصورًا، وفتح فائه مع التضعيف حكاه ابن السكيت وأنشد:

يا ليتهـــا خرجـــت من فمّه

---

(١) التحقيق: ٢٤١.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/١.
(٣) السابق ٤٧/١.

قال: ولو قيل: من فُمّه لجاز.

وحكى صاحب اليوافيت الفتح والضم والكسر مع التشديد[1].

٢- ومن ذلك - أيضًا - استدراكه على ابن مالك شرطين - زادهما غيره - في إعراب الأسماء الستة بالحروف.

الشرط الأول: أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخَيّ.

الشرط الثاني: أن تكون مفردة أي: غير مثناة ولا مجموعة؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع[2].

٣- ومن ذلك استدراكه على ابن مالك وجوب خفاء الضمير في اسم الفعل المضارع نحو: أوّه وأف[3]، وقد اقتصر ابن مالك في شرحه في وجوب خفاء الضمير في مواضع المضارع المبدوء بالهمزة نحو: أقوم، والمبدوء بالنون نحو: نقوم، وبفعل أمر المخاطب نحو: قم، والمضارع المبدوء بالتاء للمخاطب نحو: تقوم، وباسم فعل الأمر مطلقًا، أي: سواء كان لمفرد مذكر وغيره نحو: نزال يا زيد، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات[4].

٤- ومن ذلك أيضًا رده على ابن مالك قوله: إن عدم لحاق النون لـ (لدن) من الضرورات، وقد نسب ابن مالك هذا القول لسيبويه قائلاً: وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لـ (لدن) من الضرورات" ثم يعلق المرادي على هذا النص قائلاً: وليس كذلك لقراءة نافع. فقد قرأ نافع وأبو بكر: **{قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا}**[5].

٥- ومن استدراكات المرادي على ابن مالك استدراكه عليه في الإعراب، ومن ذلك قوله: "قال ابن مالك في وقوع الضمير المنفصل موقع المتصل عندما تعرض لقول الشاعر.

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ::: إلا يزيدهم حبًّا إلى هم

"فهم" فاعل يزيد، ولولا الضرورة لقال: يزيدونهم، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم فيجعل المتصل - وهو الواو - فاعلاً، والمنفصل توكيدًا. لصح، وهذا وهم؛ لأن ذلك جمع بين ضميرين أحدهما فاعل، والآخر مفعول في غير فعل قلبي[6].

ثم بعد ذلك الكلام يستدرك المرادي على المصنف قائلاً: "فاعتقد المصنف أن فاعل يزيد

---

(١) التحقيق: ٣٤.
(٢) التحقيق: ٣١.
(٣) التحقيق: ٩٢.
(٤) السابق والصفحة.
(٥) التحقيق: ١٠٥.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٦.

هو المفعول، وليس كذلك؛ بل الفاعل ضمير القوم المصاحبين، والمفعول عائد على من سبق ذكره، والمعنى: ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حبًا[1].

٦- ومن ذلك استدراكه عليه ثلاثة شروط في حذف العائد المجرور، وقد ذكر ابن مالك في شرحه ثلاثة شروط لحذف العائد المجرور وهي:

- أن يتحد معنى الحرفين.
- أن يتحد متعلقهما[2].

ثم يقول المرادي: وأهمل المصنف ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المحذوف في موضع ما لم يسم فاعله نحو: مررت بالذي مُرَّ به.

الثاني: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو: مررت بالذي مررت به في داره.

الثالث: ألا يكون محصورًا نحو: مررت بالذي مررت إلا به[3].

٧- ومن تلك الاستدراكات قوله عند شرح المصنف: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه على معمر صريح كثيرًا، إن كان المعلوم مؤخر الرتبة.

مثال ذلك: ضرب غلامه زيدٌ، وغلامه ضرب زيدٌ، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد فهذه صور أربع داخلة تحت قوله: المكمل معمول فعل؛ لأن المضاف إليه فكمل المضاف.

أما الأولى فجائزة بإجماع؛ لأن الفاعل مقدم في الرتبة.

وأما الثانية فحكى المصنف عن الكوفيين منعها، والصحيح جوازها.

وأما الثالثة فهي كالأولى.

وأما الرابعة فحكى المصنف عن الكوفيين منعها، والصحيح جوازها[4].

فالمرادي قد خالف ابن مالك في موافقته للكوفيين في منع الصورة الثانية، والرابعة، واستدل لرأيه بقوله: وإنما جازت هذه المسائل وشبهها: لأن المعمول فيها مؤخر الرتبة، والمفسر في نية التقديم[5].

٨- ومن ذلك استدراكه على المصنف نسبة لغة رفع الاسم الموصول في حالاته الإعرابية الثلاث فقال: والمشهور في اللاء: وروده بمعنى اللاتي، وقوله: واللائين مطلقا أي: رفعا

---

(١) التحقيق: ١٢٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٥، ٢٠٦.
(٣) التحقيق: ١٦٦.
(٤) التحقيق: ١٢٤، ١٢٥.
(٥) السابق والصفحة.

ونصبا، واللاؤون رفعًا، وهذه لغة بعض هذيل كما قالوا: اللذون رفعًا والذين نصبًا وجرًا، ولم ينسب المصنف اللغة الأولى، وكلتا اللغتين لهذيل[1].

٩- ومن ذلك أيضًا تعليقه على رأى ابن مالك في مراتب أسماء الإشارة بعد ما ذكر حجج ابن مالك: انتهت الأوجه الخمسة مختصرة من كلامه، ولإخفاء بما فيها من الضعف، وأقواها الثانى[2].

١٠- ومن ذلك أيضًا قوله - معلقا - على كلام ابن مالك في أسماء الإشارة: أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه "ها" والسماع يرد عليه في الجمع قال الشاعر:

من هؤلياتكن الضال والسمر[3].

١١- ومن ذلك أيضًا استدراكه على ابن مالك خمسة مواضع يجب فيها حذف المبتدأ وجوبا، وقد اقتصر ابن مالك في شرحه على ذكر أربعة مواضع يقول المرادى: وذكر غير المصنف مواضع أخر يجب فيها حذف المبتدأ:

أحدها: أن يذكر الشاعر منزلاً أو منازل ثم يقول: ديار فلان، أو ديار فلانة.

الثاني: ما انتصب من المصادر توكيدًا لنفسه نحو: صنع الله فإنه يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره، قيل: وكذلك كل ما انتصب بفعل لا يجوز إظهاره، وإن لم يكن رفعه مقيسًا.

الثالث: قول العرب: من أنت؟ زيد أي: مذكورك حذفوا المبتدأ وجوبًا حملاً على الناصب حين قالوا: من أنت؟ زيدًا، وهذا الموضع مندرج في الضابط المتقدم.

الرابع: قول العرب: لا سواء حكاه سيبويه، وتأوله على حذف المبتدأ أي: هذان لا سواء، وهو واجب الحذف، والمبرد لا يمنع ظهوره، وقدره بعضهم بعد لا أي: هما سواء، وإنما لم تكرر لا؛ لأن المعنى: لا يستويان.

الخامس: قولهم: لا سيما زيد بالرفع أي: لا سيّ الذي هو زيد[4].

١٢- استدرك المرادى على ابن مالك في مسوغات الابتداء بالنكرة: التفصيل قال المرادى في قول الشاعر:

فيوم علينا ويوم لنا ::: ويوم نساء ويوم نسر

والمسوغ لهذا عند غيره والتفصيل، ولم يذكره المصنف في المسوغات[1].

---

(١) السابق: ١٥٥.
(٢) السابق: ١٩٦، ١٩٧.
(٣) السابق: ٩٧.
(٤) السابق: ٢٨٨ ومابعدها.

١٣- ذكر المصنف في وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا أو تأخير الخبر عن المبتدأ وجوبًا سبعة أوجه، وقد استدرك المرادي عليه ستة أوجه أخرى، وهي: أن يكون خبرًا لكم الخبرية نحو: كم غلام عندي، أو لمضاف إليها نحو: وزيد كم ملك زارن، أو لما التعجبية نحو: ما أحسن زيدًا، أو يكون خبرًا لضمير متكلم أو مخاطب، وهو موصول أو موصوف، والصلة أو الصفة قد عاد فيها الضمير مطابقًا نحو: أنا الذي فعلت، وأنا رجل فعلت، أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء معرفة ونكرة نحو: الحمد لله، والويل لزيد، ونحو: سلام عليك، وويل لزيد، أو يكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو زيد اضربه، وزيد هلا ضربته[٢].

١٤- وقد يعلق المرادي على طريقة ابن مالك في تقسيم المسائل بالغرابة، من ذلك قوله تعليقًا على كلام ابن مالك في الربط بين المبتدأ والخبر! وما ذكره المصنف في الكلام على الربط طريق فيه غرابة[٣].

١٥- ذكر المصنف في باب ظن وأخواتها أن الإلغاء جائز بلا قبح ولا ضعف، وذلك إذا توسطت بين المفعولين، وتأخرت عنهما نحو زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت، والإلغاء مع التأخر أقوى عند الجميع، وأما مع التوسط فقيل: هما سواء، وقيل: الإعمال أرجح.

وقد استدرك المرادي على المصنف في جواز الوجهين مع التأخر والتوسط شرطين - أهملهما المصنف:

الأول: ألا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو: لزيد قائم ظننت، ولزيد ظننت قائم فلا يجوز في ذلك إلا الإلغاء.

الثاني: ألا تكون منفية نحو: زيدًا منطلقًا لم أظن، وزيدًا لم أظن منطلقًا فلا يجوز في ذلك الإعمال[٤].

١٦- ذكر المرادي[٥] أن المصنف زعم في شرح التسهيل أن أرى هذه لم يستعمل منها ماض[٦].

وقد علق على كلام ابن مالك السابق فقال: "وليس كذلك؛ بل نص عليه سيبويه"[٧].

١٧- ذكر ابن مالك في شرحه أن الفعل يتعدى بوسيلتين:

---

(١) السابق: ٢١٣.
(٢) السابق: ٢٣٦، ٢٣٥.
(٣) السابق: ٢٤٥.
(٤) السابق: ٣٨٥.
(٥) السابق: ٤٠٥.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٢.
(٧) السابق: ٤٠٥.

الهمزة وتضعيف العين[1] بينما زاد المرادي - على ابن مالك - أربع وسائل أخرى وهي:

- تضعيف اللام نحو: صَغَّر خده، وصعررته.
- السين والتاء نحو: حسن زيد واستحسنه.
- ألف المفاعل نحو: سار زيد، وسايرته.
- تغيير حركة العين نحو: شُتِرت عين الرجل، وشَتَرها الله[2].

* * *

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٢.
(٢) السابق: ٤٦٣.

obeikandl.com